مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

٤٢٧٣ الجلسة

الأربعاء، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بن يحيى	(تونس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد تشودري
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

إحاطة إعلامية مقدمة من فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

01-24133 (A)
0124133

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

إحاطة إعلامية مقدمة من فخامة السيد بول كاغامي رئيس جمهورية رواندا

الرئيس (تكلم بالعربية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أطلب إلى رئيس المراسم اصطحاب فخامة السيد بول كاغامي رئيس جمهورية رواندا للجلوس إلى طاولة المجلس.

أصطُحب السيد بول كاغامي رئيس جمهورية رواندا للجلوس إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالعربية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويعقد المجلس هذه الجلسة على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من فخامة السيد بول كاغامي رئيس جمهورية رواندا. وأود باسم أعضاء مجلس الأمن أن أرحب بالسيد كاغامي. ونتقدم إليه بعبارات التقدير لتفضله بالاجتماع بأعضاء مجلس الأمن لتبادل الرأي حول الوضع في منطقة البحيرات الكبرى، وهو موضوع يوليه المجلس أهمية بالغة.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد الأمين العام كوفي عنان، وأعبّر له عن تقديرنا لحضوره هذه الجلسة الهامة.

واعتبارا لعامل الوقت فالمرجو من السادة الممثلين الاقتصار في كلماتهم على إبداء ملاحظات أو توجيه أسئلة.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): لقد أتيحت لي الفرصة للاجتماع هذا الصباح مع الرئيس كاغامي، وأجرينا مناقشة جيدة للغاية. ونجتمع هنا في قاعة المجلس للمرة الثانية في غضون أقل من أسبوع، لنعيد التأكيد على التزامنا بإحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

واعتقد أن وجود رئيس رواندا معنا اليوم هنا، والذي نرحب به، ينبغي أن يقوي من عزمنا على اغتنام هذه الفرصة من أجل التغيير وعلى ضمان أن تعطينا حافزا لإيجاد حل نهائي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما هو واضح لهذا المجلس، وما يجب أن يكون واضحا لأطراف الصراع كافة، أنه لا يمكن لأي بلد في المنطقة أن يأمل في أن ينعم بالاستقرار بينما يستمر الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن الجميع سوف يستفيدون من حل هذا الصراع. ولذا، أود أن أثني على الرئيس كاغامي والرئيس كابيلا على ما أبدياه من حسن قيادة الدولة في اجتماعهما في واشنطن الأسبوع الماضي لمناقشة التحديات التي يواجهها كلا البلدين والمنطقة بأسرها.

هناك قضايا صعبة تتعلق بالحكم، والحوار الوطني، والديمقراطية، والمساءلة، والمصالحة، وهي قضايا تحتاج إلى معالجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ككل إذا ما كان لنا أن نتوصل إلى حل دائم في منطقة البحيرات الكبرى. وهناك كذلك مسألة استمرار وجود الجماعات المسلحة الضارية. وعلى رغم أنه ليس هناك حل عسكري سهل لهذه الظاهرة الخطيرة، إلا أنه يجب ألا يسمح للمسؤولين عن ارتكاب أسوأ الفظائع لانتهاكات حقوق الإنسان - وخاصة أولئك المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية - بالإفلات من العقاب. وعلينا أن ندرك أن جميع بلدان المنطقة وخاصة رواندا، لديها شواغل أمنية مشروعة.

وأود أن أثني أيضا على رواندا حكومة وشعبا على الجهود المبذولة لبناء الدولة وتجديدها. ولا يزال ينبغي عمل الكثير، إلا أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم أي مساعدة في مقدورها لرواندا للاضطلاع بهذه المهام.

وفي معرض الترحيب بالرئيس جوزيف كابيلا خلال زيارته القصيرة في الأسبوع الماضي، أشار العديد من أعضاء مجلس الأمن إلى الحاجة لاغتنام هذه الفرصة لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، استجاب الزعماء في المنطقة للتطورات الأخيرة بطريقة توحي بأنهم يرغبون رغبة صادقة في تنفيذ اتفاق لوساكا من جميع جوانبه. ويحدوني الأمل في أن نستطيع أن نبني على أساس هذا الزخم وعلى حقيقة أنه لم ترد أنباء عن أي انتهاكات جسيمة لوقف إطلاق النار خلال الأسبوعين الماضيين.

وأود أن أذكر خطوة ستمثل أحد التدابير الهامة لبناء الثقة في إطار محاولات الأمم المتحدة لمساعدة الأطراف في تنفيذ خطة فض الاشتباك الموقعة في هراري في كانون الأول/ديسمبر. ويناقش حاليا اللواء ديالو، قائد القوة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع السلطات في كيغالي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية انسحاب القوات الرواندية وحلفائها من مدينة بويتو، المطلة على بحيرة مويرو في كاتنغا. ونحن نفهم أنه تم التوصل إلى اتفاق هام، وإن لم يكن كاملا. وإن بعثة الأمم المتحدة مستعدة لإرسال فريق من المراقبين إلى المدينة بمجرد أن تتخذ جميع الترتيبات. ومن شأن انسحاب رواندا وحلفائها من بويتو، وفقا لخطة فض الاشتباك المبرمة في هراري، أن يساعد في ترتيب الخطوات الباقية في خطة فض الاشتباك. ومن شأنه أيضا أن يمثل خطوة هامة نحو الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والذي يدعو إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي التقرير الذي أعتزم تقديمه إلى المجلس في الأسبوع المقبل، سأقترح مفهوما منقحا للعمليات لنشر أفراد بعثة الأمم المتحدة. وسأقترح نشر أفراد إضافيين لرصد تنفيذ الأطراف خطة هراري لفض الاشتباك والتحقق من ذلك. وفي غضون ذلك، فقد بدأت البعثة بالفعل باتخاذ بعض الخطوات الأولية التي تقع في إطار الولاية التي وافق عليها مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠٠٠. وإذا وافق المجلس على المفهوم المنقح، سيكون بوسع بعثة الأمم المتحدة أن تساعد الأطراف أيضا في سحب قواتها من خط المواجهة. وسيخفض ذلك من مخاطر الاشتباكات وسيكون بمثابة خطوة أولى هامة نحو انسحاب كامل لجميع القوات الأجنبية من هذا البلد في نهاية المطاف.

وربما تكون أيضا على مشارف مرحلة جديدة وأكثر إيجابية في عملية إنهاء الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة. غير أنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا حجم التحديات الماثلة أمامنا. وحقيقة الأمر أنه يحدوني أمل كبير في أن حل الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيجلب السلام لمنطقة البحيرات الكبرى عامة، ولرواندا خاصة. كما أننا نتخذ خطوات ملحة لإعادة تنشيط الحوار بين أبناء الكونغو، ويحدوني الأمل في أن يركّز مؤتمر القمة الذي يجري الترتيب لعقده في المنطقة على هذا الجانب من المشكلة. وأعتقد أن هناك فرصة جديدة ماثلة أمامنا وأحث المجلس وجميع بلدان المنطقة على بذل كل جهد ممكن لاغتنام هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا.

الرئيس كاغامي (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي، وأشكركم، سيدي الرئيس، على توجيه الدعوة إليّ لمخاطبة هذا المجلس.

أود في البداية أن أبلّغ المجلس بأن رواندا تسعى جاهدة لإعادة بناء نفسها بعد الدمار الناجم عن الإبادة الجماعية والمشكلات الأخرى السابقة على ذلك. ولقد أحرزنا تقدما في مجال إعادة البناء وإعادة تأهيل البلاد، وفي الأمور المتعلقة بالمصالحة، وفي التعامل مع قضايا العدالة وفي المشكلة الأكبر المتمثلة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

غير أن هذا التقدم والجهود المبذولة من أجله يعوقهما السياق العام الذي يحدث فيه ذلك – وأعني بالسياق ما يحدث في المنطقة. ويتصل هذا بالحالة في الكونغو، والتي أثق بأن كثيرين من أعضاء المجلس يتابعونها عن كثب. فبدون أن يحل السلام في الكونغو وبلدان المنطقة، لن تتحقق التنمية ولا هذا النوع من التقدم بكل تأكيد.

ومع ذلك، فقد بذلت جهود من قبل، واستمر بذل هذه الجهود في محاولة لمعالجة هذه المسائل التي يمكن أن تسهم في إرساء السلم والاستقرار في المنطقة. ولهذا السبب أمكننا التوصل فيما بعد إلى اتفاق السلام في لوساكا، على الرغم من أن تنفيذه أصبح متعذرا في مرحلة لاحقة. ولذلك، فمن الصحيح – أنني اتفق كما قيل، على أن هناك ضرورة للاستفادة من التغييرات التي حدثت في الكونغو بالرغم من المآسي التي رافقت حدوثها. ولقد تناقشت مع الرئيس الجديد، الرئيس كابيلا، في كثير من المسائل التي تتصل بما يمكن أن نفعله جميعا في المنطقة لتحقيق هذا السلم. وكان التركيز ينصب أساسا على تنفيذ عملية اتفاق لوساكا للسلام. ويرغب بلدي في الوفاء بالتزاماته على النحو المطلوب في عملية اتفاق لوساكا للسلام، بل وبما هو أكثر من ذلك.

والواقع أن هناك ثلاث مسائل أساسية يجب، في رأيي، أن تعالج، حتى يتسنى إنجاح عملية لوساكا للسلام. وهذه المسائل هي التي بنيت عليها عملية لوساكا. إحداها تتصل بالحوار بين الكونغوليين، وقد تكلم عنها اتفاق السلام. ومن المأمول أن يؤدي هذا الحوار بين الكونغوليين إلى استقرار الحالة الداخلية في الكونغو، وبذلك تتوقف المشاكل النابعة من الكونغو والتي تؤثر على البلدان المجاورة.

والمسألة الأساسية الثانية تتصل بكيفية معالجة مشكلة القوات المسلحة الرواندية السابقة والانتراهاموي في إطار هذه الحالة برمتها. فهذه المشكلة مستمرة منذ أيار/مايو ١٩٩٤ وحتى الآن. وقد نوقشت هذه المشكلة في محافل مختلفة، ولكننا فشلنا للأسف الشديد في التوصل إلى بعض الطرق العملية للقضاء على هذه المشكلة. وعليه، فتلك هي المسألة الأساسية الثانية. وفي اعتقادي أن عملية اتفاق لوساكا للسلام مبنية عليها، ولا بد من التصدي لها.

والمسألة الثالثة الأساسية هي انسحاب القوات الأجنبية من الكونغو. وقد عولجت المسائل الثلاث جميعا في الصيغة التي توصلنا إليها في عملية لوساكا للسلام. وإذا عدنا إلى هذه الصيغة لنرى ما الذي يمكننا عمله لكي نمضي بالسلام قدما إلى الأمام، فمن الأرجح أن تكون لدينا فرصة لتحقيق التقدم – بالنظر إلى التغيير الذي حدث في الكونغو وفي ضوء البيانات التي أدلى بها الرئيس الجديد بشأن رغبته في تحقيق السلام – لا في الكونغو فحسب، وإنما في المنطقة بأسرها أيضا. وهذا هو الانطباع الذي تركه لدي عندما تكلمت معه.

إلا أن مناقشتنا نحن الاثنين، وربما آخرين قليلين غيرنا، لهذه المسألة ليس كافيا. وفي رأيي أن على الجميع أن يهرعوا لمساعدتنا – لمساعدة الكونغو ورواندا والمنطقة – من أجل دعم هذه العملية حتى يمكن تنفيذها. ولا يساورني شك في أن المجلس سيواصل القيام بدوره بغية التوصل إلى حل أو حلول للكثير من هذه المشكلات التي أشرت إليها. وما زلت أدعو المجلس ليس إلى المساعدة على تحقيق السلام فحسب،

وإنما إلى دعم المنطقة في مجال تحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية أيضا.

وإنني أتطلع، بعد أن أدليت بهذه الملاحظات القليلة، إلى الحصول على دعم المجلس، وسأكون على أتم استعداد لمواصلة مناقشتنا في حالة وجود أية أسئلة. وسأقدم أي إيضاحات مطلوبة بشأن هذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر رئيس جمهورية رواندا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس للتعقيب على بيان الرئيس كاغامي.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسعدني وجودكم هنا، يا سيادة الرئيس. ووجودكم دليل على أهمية مناقشتنا اليوم.

ويسعدنا أن نرحب بالرئيس كاغامي مرة أخرى في المجلس وقد استمعنا باهتمام إلى ملاحظاته. وعندما اجتمع مجلس الأمن مع الرئيس كابيلا قبل خمسة أيام، قلت إن لجمهورية الكونغو الديمقراطية الحق بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الإصرار على انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضيها. وقلت أيضا إن لحكومة رواندا الحق، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في أن تصر على ألا تستخدم الأراضي الكونغولية قاعدة تنطلق منها الهجمات التي تشن على رواندا.

ومن الواضح أنه توجد هنا مصالح مشتركة ينبغي أن تشكل أساسا للنقاش. ونأمل أن يتمكن الرئيس كاغامي وزملاؤه في المنطقة من البدء بالعمل معا، بدلا من العمل بعضهم ضد بعض، لوضع نظام أمني مشترك. ولا نعتقد أن رواندا قادرة على تأمين مصالحها الأمنية الطويلة الأجل عن طريق انتهاج سياسة عسكرية معارضة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، لا نعتقد أن انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن تحقيقه بالوسائل العسكرية.

وفي اعتقادنا أننا نقف الآن في مفترق طرق بالنسبة لعملية السلام. فاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن المتعددة تعبر عن توقعات المنطقة والمجتمع الدولي. ولقد آن الأوان لترجمة الأقوال إلى أفعال. وآن الأوان للقيام بخطوات ملموسة.

ومن الضروري أن تتعاون جميع الأطراف لإيجاد الظروف اللازمة لنشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولإدامة تلك الظروف، وهو أمر نريد جميعا أن نراه يتحقق بسرعة وأمان. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يظل وقف إطلاق النار ساريا وألا يحدث أي تحرك عسكري من الآن فصاعدا وأن يبدأ فض الاشتباك بين القوات. وإننا نرحب باستعداد رواندا للانسحاب من بويتو ونحث على تأييد هذا العرض وعلى تنفيذه في الحال. وبالإضافة إلى أولوية فض الاشتباك، نتفق مع الأمين العام على أن بويتو تشكل تدبيرا حاسما لبناء الثقة ومقياسا للإرادة السياسية.

وكما أكدنا للرئيس كابيلا في الأسبوع الماضي، فإن جميع حكومات المنطقة لديها مصلحة مشتركة في تحييد الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. ونعتقد أن تحقيق أمن دائم لكل من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لن يتم إلا عندما تبني حكومتاهما علاقة تعاونية فيما بينهما تقوم على أساس المصالح المشتركة، علاقة تؤدي إلى تهميش القوات المسلحة الرواندية السابقة والانتراهاموي وكافة الجماعات المسلحة. وفي حالة القوات الرواندية المسلحة السابقة والانتراهاموي، فإن كل من أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أفرادهما ينبغي أن يقدم للعدالة، أما

الباقون فتكفل لهم عملية موثوق بها وطوعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو إعادة التوطين.

وعلينا أن نتوخى الصراحة من الرئيس كاغامي. ووضع حقوق الإنسان في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الرواندي أو تحت سيطرة قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية مثير للقلق الشديد. والمعلومات الواردة من حكومة الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، ودول أعضاء أخرى، ومنظمات المجتمع المدني في الكونغو، ومنظمات دولية غير حكومية ترسم لنا صورة مخيفة. وتفقد ادعاءات رواندا بحقها في الدفاع عن النفس صلاحيتها بشدة عندما نجد العديد من المدنيين في الكونغو يقعون ضحايا. ونحث الرئيس كاغامي على أن يضمن احترام قواته وحلفائه في الكونغو لحقوق شعب الكونغو الإنسانية والمدنية احتراما كاملا.

وأثناء زيارة الرئيس كابيلا مؤخرا، أكد مجددا على تأييده لعملية لوساكا. ونحن نأمل أن تهيئ هذه التصريحات الإيجابية فرصا جديدة للسلام بحيث تتمكن جميع الأطراف من معالجة المصالح الأمنية المشتركة التي يمكن بل وينبغي أن تشكل الأساس لسلام دائم في المنطقة.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفنا ويسعدنا أيما سعادة أن نراكم، يا سيدي، ترأسون جلسة مجلس الأمن اليوم.

ونحن سعداء لفرصة الاستماع إلى الرئيس كاغامي اليوم، ونرحب بالمقترحات الجيدة التي شاطرنا إياها لتسوية الصراع. ولاحظنا أيضا باهتمام كبير الاجتماع الذي عُقد قبل بضعة أيام بين الرئيس كاغامي والرئيس كابيلا. وسوف يقربنا ذلك الحوار، إذا استمر، كما نأمل بشدة، من تحقيق تسوية للصراع. وإنها لبوادر مشجعة في وقت ساد بعض الهدوء مناطق الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثلما قال الأمين العام الأسبوع الماضي واليوم مرة أخرى. واليوم توجد بلا شك فرصة يجب انتهازها لإعادة إحياء عملية اتفاق لوساكا. ولكن كم من الوقت سوف يدوم هذا؟

إن إعادة إحياء عملية اتفاق لوساكا ثم الانتقال أخيرا إلى المرحلة الثانية من انتشار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطلبان فصل وسحب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون أي تأخير إضافي، عملا بالاتفاقات التي وقعت عليها أطراف الصراع وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأود التذكير بأن هذه القرارات، وخاصة قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠)، تنص على أنه ينبغي إتمام الانسحاب تدريجيا وعلى مراحل وينبغي أن يبدأ بانسحاب قوات الدول غير المدعوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تستطيع الدول التي تنطبق عليها هذه القرارات أن تربط تنفيذها لها بشروط.

لقد سنحت الفرصة لمجلس الأمن من قبل كي يؤكد على أن وجود قوات عدوانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرفوض. ومن واجبات المجلس أن يذكر في كل مكان وزمان بمبادئ الميثاق الأساسية وهي: احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ولقد لاحظنا الاستعداد الذي أعربت عنه السلطات الرواندية لسحب قواتها من بويتو بمجرد أن يصل مراقبو بعثة منظمة الأمم المتحدة. ولا بد أن يتم بسرعة نشر هؤلاء المراقبين، وسوف نتابع عن كثب كيف تفي رواندا بالتزامها. وسوف يكون ذلك الخطوة الأولى في الاتجاه السليم.

وكذلك أود التذكير بالشواغل التي أعرب عنها المجلس إزاء الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في الجزء الشرقي من البلد. وهناك أيضا شعور بالقلق إزاء معلومات عن عمليات نهب واسعة النطاق للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو

الديمقراطية، خاصة في كيفو. وفي هذا الصدد، ننتظر جميعا باهتمام شديد استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الذي شكله مجلس الأمن، والذي يجب أن يقدم تقريره في نهاية آذار/مارس.

ولذلك، تتطلب عودة الاستقرار في المنطقة أولا تنفيذ انسحاب القوات الأجنبية. إلا أن الجانب الداخلي لاتفاق لوساكا هو أيضا ضروري. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزامات المشجعة التي قدمها الرئيس كابيلا، والتي سنتابع تنفيذها باهتمام. وينبغي مع ذلك ملاحظة أنه يجب عدم حصر إجراء الحوار الداخلي الذي يشمل جميع العناصر السياسية الفاعلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها. فهذا هو أحد مفاتيح تسوية الأزمة للمنطقة برمتها.

ولقد أصاب الرئيس كاغامي بتأكيده على مخاوفه إزاء الأمن. إذ أن مخاوفه هذه مشروعة، ويدرك مجلس الأمن حاجة رواندا إلى التمتع بالسلام والاستقرار داخل حدودها التي لا تعرضها التهديدات الأجنبية للخطر. ولقد لاحظنا جميعا جهود السلطات الرواندية لتسوية مسألة القوات المسلحة الرواندية السابقة، ويسعدنا ملاحظة أن العديد من أعضائها قد تم بالفعل إعادة دمجهم في الجيش الوطني الرواندي. ويجب أن نستمر في هذا الاتجاه. ولا شك أن قضية القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهاموي يجب أيضا حلها، وجزء من الحل سوف يكون بين سلطات كينشاسا وسلطات كيغالي. إلا أنه ستكون هناك أيضا حاجة إلى المساعدة من المجتمع الدولي. وبهذه الروح أعلن مجلس الأمن استعداده للتفكير في نشر موظفي بعثة المنظمة في غوما أو بوكافو على الحدود مع رواندا.

ويجب أن تمكننا الأسابيع المقبلة من تحقيق التقدم الذي طال انتظاره في تسوية هذا الصراع. وينبغي أن يؤدي الاجتماع الذي سيعقد بين مجلس الأمن واللجنة السياسية لاتفاق لوساكا بعد أسبوعين، والاجتماعات ومؤتمرات القمة التي سبقته، إذا بذلت جميع أطراف الصراع الجهود اللازمة، إلى عملية لا رجوع فيها لفصل القوات وانسحابها، والتي سوف تقربنا من حل هذه الأزمة. وحول هذه النقطة، أود أن أؤكد للرئيس كاغامي على عزم فرنسا العمل من أجل تحقيق هذه التسوية، التي يجب أن تراعي مصالح جميع الأطراف المعنية وشواغلها المشروعة.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يتشرف وفد بلادي بأن يراكم، وزير خارجية تونس، تترأسون جلسة اليوم، ونود أن نشكركم أنتم ووفدكم على الاهتمام الهائل الذي أوليتموه للقضايا المعروضة على المجلس هذا الشهر.

ويسعد الوفد الجامايكي أن ينضم إليكم، سيدي الرئيس، في الترحيب برئيس رواندا، بول كاغامي، والذي التقى به مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي. ونقدر مبادرته للالتقاء مرة أخرى بالمجلس ونشكره على بيانه الهام، الذي قدم لنا فيه وجهة نظره بشأن التطورات في المنطقة. إننا نلاحظ التزامه الواضح بدفع عملية السلام إلى الأمام، واسترعاءه الانتباه إلى القضايا الثلاث الجوهرية وهي: الحوار بين أبناء الكونغو، والحاجة إلى معالجة القضايا المتعلقة بالقوات المسلحة الرواندية السابقة والانتراهاموي، وانسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الأسبوع الماضي خاطب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا المجلس، وأكد لنا على التزامه بإعادة إحياء عملية السلام. ونرى أن الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس كاغامي والرئيس كابيلا في واشنطن الأسبوع الماضي كان خطوة إيجابية وتدبيرا لبناء الثقة.

ووفد بلادي يناشد قادة المنطقة أن يسعوا إلى الوفاق، ويجعلوا هدفهم إيجاد حل سلمي للأزمة التي تؤثر على جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وفي رأي وفد بلادي، لا يزال اتفاق لوساكا هو أنجع خيار للسلام، ويجب أن تتقيد به جميع الأطراف، لأننا نرى أن الصراع لا يمكن حله بالطرق العسكرية.

وقد أخذنا علما بمناشدة الرئيس كاغامي المجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة. ويأمل وفدنا أن يجدد جميع الموقعين على اتفاق لوساكا التأكيد على التزامهم بالعملية، بأن يتقيدوا بوقف إطلاق النار، وسحب القوات من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٣٢ (٢٠٠٠)، وبما يتسق مع الإطار الزمني المحدد لاتفاق وقف إطلاق النار، وخطة كمبالا لفض الاشتباك الموقعة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ومع الاحترام التام لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ونوافق على أنه من الضروري إشراك جميع الكونغوليين بالكامل في الحوار الدائر بين الأطراف الكونغولية، الذي يعد عنصرا هاما في اتفاق لوساكا.

والوقت مناسب أيضا لأن تجدد الأطراف التزامها بخطة فض الاشتباك الفرعية في اتفاق هراري الموقع في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وكما أشار الأمين، فإن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأت فعلا في اتخاذ تدابير لدعم فض الاشتباك، كما أبلغنا الأمين العام أنه سيعرض على المجلس في موعد لاحق من هذا الشهر، مفهوما منقحا للعمليات من أجل توسيع نطاق نشر البعثة، كأساس لاتخاذ إجراءات إضافية.

ولا يمكن أن نسمح لجهود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تفشل، لأن تكلفة هذا الفشل من شأنها أن تكون أفدح مما تطيق المنطقة بأسرها أن تتحمله. فالصراع يكبد السكان المدنيين ثمنا باهظا، لا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها بل في المنطقة برمتها. ونؤكد هنا مرة أخرى على ضرورة معالجة هذه المسألة في إطار عملية شاملة تشترك فيها منطقة البحيرات الكبرى بأكملها. وبالتالي، يرحب وفد بلادي بالمبادرات الإقليمية المضطلع بها حتى الآن؛ كما نتطلع إلى مؤتمر القمة الإقليمي الذي سيضم جميع أطراف اتفاق لوساكا، والمزمع عقده في وقت لاحق من هذا الشهر. ونتوقع أن يستفيد الاجتماع المقرر عقده هذا الشهر أيضا بين مجلس الأمن واللجنة السياسية لاتفاق لوساكا، من نتائج وتوصيات مؤتمر القمة.

ختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا عندما تسمو جميع الأطراف المعنية على الخلافات التي تفرق بينها، وتركز على القضايا التي توحد بينها، وتضع الأسس للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان المعنية.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، تود بنغلاديش أن تعرب على بالغ سرورها لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مداولاتنا. إن حضوركم يشهد، في حد ذاته، على أهمية اجتماع اليوم.

وإنه لشرف خاص لمجلس الأمن أن يكون معنا هذا الصباح صاحب الفخامة الرئيس بول كاغامي. ونحن ممتنون له على تخصيصه وقتا للحضور هنا، رغم برنامجه المزدحم بالمهام. إن تحاورنا مع الرئيس كاغامي هذا الصباح، خاصة وأنه يأتي بعد بضعة أيام من اجتماعنا مع الرئيس جوزيف كابيلا، يتيح لنا فرصة هامة لإعادة عملية السلام في وسط أفريقيا إلى مسارها. وقد أحطنا علما بالمجالات الثلاثة التي سلط عليها الضوء في هذا السياق. كما أن بيان الأمين العام حدد المجالات التي يلزم تركيز الأعمال فيها.

لا تزال منطقة البحيرات الكبرى منذ فترة تحتل مكان الصدارة في شواغل واهتمامات مجلس الأمن. وقد شهدنا جهودا مختلفة تبذل في الأمم المتحدة وفي المنطقة، لإيجاد حل سلمي للصراع. ومن المؤسف أن المعاناة الهائلة التي يكابدها الملايين، والخسائر الفادحة في الموارد لم تُحدث حتى الآن أي تغير يذكر. فالاتفاقات توقع، والنوايا، بالقطع، على أحسن ما يكون؛ وعندما يأتي وقت التنفيذ نجد التقدم هزيلا.

وفي اجتماعنا مع الرئيس كابيلا في الأسبوع الماضي، لاحظنا تصميمه على بذل جهود جديدة لإحلال السلام في ربوع البلد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة والتعاون بالكامل مع الأمم المتحدة. وتكلمنا آنذاك عن نقطة انطلاق جديدة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الدافع نحو التطلع إلى المستقبل أصبح قاسما مشتركا بين قادة المنظمة.

ونفهم أن ثمة جهودا تبذل لعقد اجتماع إقليمي - وربما يكون على مستوى القمة - يضم جميع الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وينبغي للمجلس أن يدعم هذا النوع من المبادرات. وسيكون من المهم أن نرى تقدما ملموسا على أرض الواقع قبل اجتماعنا باللجنة السياسية هنا في موعد لاحق من هذا الشهر.

ونرحب بتأكيد الرئيس كاغامي بأن الفرصة موجودة، وأن علينا اغتنامها الآن. واتفاق لوساكا يتيح المجال لجميع الأطراف للتوصل إلى حل توفيقي عملي، والخطط الفرعية اللاحقة تحوي تفاصيل الخطوات الملموسة الواجب اتخاذها. وفي السعي لتنفيذ هذه الاتفاقات، يتعين على الأطراف أن تتخذ نهجا واقعيا. وبالطبع فإن حل أكثر صراعات الآونة الأخيرة تعقدا واستعصاء سيتطلب أن يتخذ قادة المنطقة قرارات جسورة للغاية. وسيتطلب تنازلات قاسية وحلولا توفيقية صعبة، وفوق هذا وذاك، سيتطلب درجة عالية من الروح العملية.

والشواغل الأمنية لجيران جمهورية الكونغو الديمقراطية والقضايا المتصلة بها، ستحتاج إلى دراسة متأنية. وينبغي السعي وراء مقتضيات إقامة العدل، على أن يكون الهدف النهائي هو مداواة جراح الماضي وتعزيز الوفاق بين المجتمعات.

إن السلام له تكاليفه، ولكن تكلفة الحرب بالتأكيد تفوقها بكثير. ومنطقة البحيرات الكبرى، بفضل مواردها الطبيعية الهائلة ومواردها البشرية العظيمة يمكن أن تصبح قوة إيجابية هامة. والانتقال من المواجهة الحمقاء إلى التعاون الإقليمي هو ما تحتاجه شعوب المنطقة، وبوسع قادتها أن يحققوا هذا الهدف.

السيد عوني (مالي) (تكلم بالفرنسية): يسعد مالي أن ترى مجلس الأمن يجتمع في ظل رئاستكم، السيد الوزير، للنظر في الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ويطيب لي أن أرحب بوجود فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، بيننا اليوم، وكذلك الأمين العام، وأن أشكرهما على بيانيهما الهامين.

لقد استمعنا باهتمام إلى الرئيس كاغامي وإلى الأمين العام اللذين، على غرار ما فعله الرئيس كابيلا قبل بضعة أيام، أتاحا لنا أن نلمح بعض الاحتمالات المشجعة لحسم الصراع في منطقة البحيرات الكبرى. وموقف مالي من هذه القضية معروف للجميع، ولا أود أن أكرره هنا اليوم. وعليه، سأقتصر على التقدم ببضع ملاحظات موجزة نزولا على رغبتهم، سيدي الرئيس.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد أن مالي ترحب بقوة الدفع الجديدة التي اكتسبتها عملية السلام وتؤيدها تأييدا راسخا. ونعتقد أن إيجاد تسوية دائمة للصراع في

جمهورية الكونغو الديمقراطية يستتبع بالضرورة احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، نعتقد أن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار واتفاق أروشا للسلام ما زالا يمثلان الأساس السليم للسلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والتعاون التام في تنفيذ تلك الاتفاقات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد آن الأوان لإنهاء صراع استمر لفترة طويلة جدا وسبب معاناة لا توصف لأناس أبرياء.

وثالثا، أود أن أؤكد على أننا نشجع بقوة مواصلة المحادثات بين الرئيس كاغامي والرئيس جوزيف كابيلا، التي بدأت الأسبوع الماضي في واشنطن، مثلما نؤيد المبادرات الإقليمية وجهود منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولي الرامية إلى وضع حد نهائي للصراع في منطقة البحيرات الكبرى.

وأود في الختام أن أقول إن وفدي يتوقع أن يسهم إسهاما مفيدا في اجتماع مجلس الأمن مع أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا، المزمع عقده في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير والمقصود منه الدفع بعملية السلام إلى الأمام.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نرحب بالرئيس كاغامي في المجلس اليوم. لقد عانت رواندا من آلام الحرب الأهلية والإبادة الجماعية. ونحن في أيرلندا، ندرك الآثار المترتبة على العنف بين الطوائف وصعوبات بناء الثقة والتفاهم بين المجتمعات المحلية التي لا تزال منخرطة في عنف شديد ومستمر.

ويحظى الشعب الرواندي وحكومته بدعمنا وتفهمنا الكاملين لهما في كفاحهما من أجل بناء مجتمع حر، وآمن، وديمقراطي، ويقوم على حقوق الإنسان، وعلى المساواة واحترام التنوع. وسيهمنا جدا أن نستمع إلى أي تعليقات من الرئيس كاغامي بشأن التقدم نحو المصالحة بين الطوائف في رواندا.

ولن تستطيع رواندا والمنطقة أن تتعافيا من جراحها مع استمرار الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وقد أكد الرئيس كاغامي على نحو صائب هذه الحقيقة في وقت سابق من هذه الجلسة. وتؤيد أيرلندا تأييدا كاملا موقف الاتحاد الأوروبي، وهو أن السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يتحقق إلا عن طريق تسوية سلمية منصفة لجميع الأطراف، ومن خلال احترام سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها الوطنية واحترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع دول المنطقة، ومع مراعاة المصالح الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة.

ونحن نرحب بتأكيد الرئيس كاغامي على أن رواندا مستعدة لتنفيذ اتفاق لوساكا وللمساعدة على تحقيق حل سلمي مبكر للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سلط لنا الرئيس كاغامي الضوء على التحديات الثلاثة الرئيسية التي يراها في هذه العملية. ونحن ندرك الشواغل الأمنية التي أدت إلى وجود قوات رواندية على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونوافق على أن أي تسوية دائمة يجب أن تراعي الجماعات المسلحة في المنطقة، بمن في ذلك أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وجماعة انتراهاموي. ولكننا لا نقتنع بأن هذه الشواغل تبرر حجم الوجود الرواندي العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينطبق نفس التحفظ على عدد ووضع القوات التي نشرتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلدان أخرى مجاورة، بغض النظر عن الأسباب التي سيقت لتبرير وجودها.

وننضم إلى الأمين العام في الإعراب عن اهتمامنا بأن نسمع من الرئيس كاغامي عن الجدول الزمني الذي يتصوره لتنفيذ خطة هراري لفض الاشتباك، وخصوصا عن متى يمكننا أن نتوقع انسحاب القوات الرواندية من بويتو، لأننا نفهم أن هذا الموضوع هو قيد المناقشة بين حكومته وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتطلع أيرلندا بشوق إلى التقرير الذي يقوم الأمين العام الآن بإعداده، والذي سيتضمن تصورا منقحا لعمليات البعثة.

وفي ذات الوقت، نشعر بقلق إزاء أي استغلال غير مشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من مختلف أطراف الصراع. وهذا الأمر يضر ضررا بليغا بالمكانة الدولية للأطراف المتهمة بالتورط في هذا العمل. ونشجع الأطراف كافة على توفير جميع المعلومات التي يطلبها فريق خبراء الأمم المتحدة المنشأ للتحقيق في هذه الحالة. ونأمل أن تبني رواندا على ما أبدته فعلا من استعداد للتعاون مع الفريق في عمله.

وقد أدت أحداث الأيام القليلة الماضية إلى انبعاث الأمل على نحو نادر بشأن جمهورية الكونغو والمنطقة بأكملها. ونحن لا نزال ننتظر رياح التغيير التي طال التوق إليها، ولكن هناك على الأقل شعور بتحرك ما. وزيارتا الرئيس كاغامي والرئيس كابيلا للأمم المتحدة، واجتماعهما في واشنطن، يدلان على أن دينامية السلام يمكن أن تأتي من داخل المنطقة ذاتها. وقد أثنى الأمين العام في وقت سابق من هذه الجلسة على ما بدا من سلوك رجال الدولة الذي مكّن من عقد ذلك الاجتماع، ونحن نوافقه على ذلك.

وتحث أيرلندا الرئيس كاغامي على مواصلة اتصالاته بجميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم قبل الاجتماع المقبل في نيويورك مع أعضاء اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لنا اليوم. وأرى أن وجودكم هنا، يشهد على أهمية هذه الجلسة.

ومن الأمور الحسنة للغاية أن يكون الرئيس كاغامي بين ظهرانينا. وأعتقد أنه، من التعليقات التي سمعها حتى الآن من حول طاولة المجلس، سيفهم على نحو واضح جدا المنطلق الذي ينطلق منه المجلس. ولا أريد أن أدلي بأي تعليقات حقيقية؛ بل أود أن أوجه بعض الأسئلة إلى الرئيس كاغامي، مؤيدا بالذات ما قاله ممثل أيرلندا للتو كأساس لما سأقوله، حيث أن كلينا، بالإضافة إلى فرنسا، ننطلق من موقف الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع.

وفي الأيام القليلة الماضية، منذ اجتماع الرئيس كاغامي بالرئيس جوزيف كابيلا في واشنطن، أجرينا مناقشات أخرى مع الرئيس الكونغولي ومع أفراد من سلطات بلده. ويتضح لنا أن الحكومة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقبل على نحو خاص بمبدأ الأمن الموحد لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا – وهناك دول أخرى يشملها ذلك أيضا. وقد أوضحوا لنا بصورة محددة أنه إذا ما ركزت المحادثات التي تبدأ حاليا والتي يجب أن تستمر – لأن الحوار مسألة أساسية هنا – على الأمن الموحد لبلدان منطقة البحيرات الكبرى كهدف رئيسي، فيمكنهم أن يروا إمكانية إحراز بعض التقدم. وهم سيحترمون شواغل رواندا المشروعة إذا ما احترمت رواندا شواغلهم. وأود كثيرا أن يؤكد الرئيس كاغامي على أنه يقبل ذلك باعتباره مبدأ أساسيا لما سنحاول القيام به خلال الأسابيع القليلة المقبلة، لأن أمورا معينة ستترتب على ذلك، وبالطبع ستترتب على ما كُتب سلفا في قرارات مجلس الأمن، واتفاقات لوساكا واتفاقات فض الاشتباك التي تمثل رواندا طرفا فيها.

ولقد ذكر الرئيس كاغامي كواحد من موضوعاته الرئيسية الثلاثة ضرورة تسوية مسألة أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة وانتراهاموي؛ وسؤالنا الفرعي هو هل يمكن أن يوضح لنا كم عدد المقاتلين الحاملين للسلاح الذين نتكلم عنهم؟ ربما يمكن استيعاب بعضهم في الجيش الوطني الرواندي أو في هياكل رواندا؛ وبعضهم لن يستوعب. كم عدد الذين نتكلم عنهم، ويشعر الرئيس كاغامي بالقلق إزاءهم؟

وثانيا، هل يقبل الرئيس كاغامي اقتراح الأمين العام المتمثل في اتخاذ أول تدبير لبناء الثقة ألا وهو انسحاب قوات الرئيس كاغامي من بويتو، مصحوبا، عن طريق الترتيب، بنشر مراقبين من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ أعتقد أنه إذا أمكن أن يتخذ الرئيس كاغامي الخطوة الأولى في تنفيذ اتفاقات فض الاشتباك فإننا سنبدأ في التحرك إلى مكان ما. ومما سيكون له أهمية قصوى ويشكل ضغطا على الأطراف الأخرى أن يتم فض اشتباك متوازن يمكّن من تحريك الأمور. وهذا، في نهاية الأمر، ما نحتاجه من ناحية الخطوات التي ينبغي اتخاذها خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وثالثا، هل سيذهب الرئيس كاغامي إلى اجتماع لوساكا لرؤساء دول المنطقة، الذي أفهم أنه رتب لعقده في ١٢ شباط/فبراير؟ نعتقد أن حضوره هناك لمواصلة هذه المناقشات له أهمية بالغة. وهل سيلتقي بالرئيس جوزيف كابيلا هناك، أو في مكان آخر، قريبا؟ لقد أوضح الرئيس كابيلا لنا أنه يرغب في مواصلة اتصالاته الثنائية بالرئيس كاغامي، ونود أن يوافق الرئيس كاغامي بالمثل من حيث المبدأ على ذلك.

والسؤال التالي هو: هل أعطى الرئيس كاغامي تعليمات إلى قواته المسلحة باحترام الممتلكات الكونغولية والامتناع عن أي استغلال للثروة المعدنية للكونغو؟ إن هذا مطلب من أهم مطالب مجلس الأمن، وسوف نسعى إلى تحقيقه. وآمل أن تحمل حكومته هذا الموضوع محمل الجد.

وأخيرا، هل سيتخذ الرئيس كاغامي إجراءات عملية في نطاق مسؤوليته في تلك المنطقة من أجل حماية حقوق الإنسان وضمان عدم تجنيد الأطفال في أي نشاط عسكري في منطقة عمليات الجيش الوطني الرواندي؟

أرى أن كل هذه الأسئلة هامة جدا لمناقشاتنا، وآمل أن يكون باستطاعتنا إحراز تقدم خلال الأسابيع القليلة المقبلة قبل الاجتماع الذي ستعقده اللجنة السياسية في هذا المجلس يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية أن نرحب بكم ترحيبا حارا، سيدي الرئيس، وأنتم تترأسون جلستنا صباح اليوم. ونود أيضا أن ننضم إلى زملائنا الآخرين في الترحيب الحار بالرئيس كاغامي في هذه الجلسة.

ونظرا لأنكم، سيدي الرئيس، طلبتم منا أن نتوخى الإيجاز بسبب ضيق الوقت، فإنني سأشير إلى ثلاث نقاط فقط في هذا الصباح.

النقطة الأولى واضحة، لا سيما بعد اجتماعنا بالرئيس كابيلا والتقائنا الآن بالرئيس كاغامي، وهي تتمثل في أنه توجد لدينا الآن فرصة فريدة سانحة لإعادة تنشيط اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ومن الواضح، أننا إذا ما حكمنا من الجو السائد في هذه القاعة صباح اليوم وعند اجتماعنا بالرئيس كابيلا فإن ما نرجوه هو أن نستفيد استفادة كاملة من هذه الفرصة السانحة. فطبقا لطبيعة الأمور من الممكن أن تضيع هذه الفرصة السانحة بسرعة كبيرة. وبالتالي، فإن أملنا أنه إذا تولّد زخم ما نتيجة عن هذه الجلسة للمضي قدما بجهودنا، فإننا نكون بذلك قد قدمنا

مساهمة مفيدة. لذلك فإننا نحث جميع الأطراف المعنية على أن تبذل جهودا جادة ومتضافرة من أجل الوفاء بالتوقعات المتزايدة التي تولّدت عن هاتين الجلستين.

والنقطة الثانية التي أود أن أثيرها أننا سررنا لما سمعناه من أنه يجري وضع خطط للنظر في نشر المرحلة الثانية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نعتقد أن هذه البعثة يمكن أن تكون عنصرا حفازا في تغيير الأمور على أرض الواقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنه لكي يتم هذا النشر، فإننا بحاجة إلى أن يتحقق بشكل فعال وقف لإطلاق النار وفك الاشتباك بين جميع القوات الأجنبية. ويتعين على جميع الأطراف أن تلتزم التزاما كاملا باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وبخطة هراري لفك الاشتباك. كما أننا نحث على التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخصوصا القرارين ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٣٢ (٢٠٠٠).

والنقطة الثالثة وهي الأخيرة، تتمثل في أننا نتفق بالطبع مع كل الذين قالوا إنه لا يمكن أن يكون هناك أي سلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما لم يتم سحب جميع القوات الأجنبية. غير أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق – كما قال متكلمون كثيرون هذا الصباح – إلا إذا عوجلت الشواغل الأمنية المسوغة لجميع الأطراف.

ونحن ندرك أيضا – بعد أن استمعنا إلى الملاحظات التي أُدلي بها هذا الصباح – أنه توجد مسألة أخرى معقدة. فالمساحة الشاسعة لأراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تتيح إمكانية للنهب والاستغلال ولمخططات اقتصادية لاستخراج الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تدرك كل الأطراف المشتركة في مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن ثمار التنمية الاقتصادية طويلة الأمد يكون عائدها أكبر كثيرا من ثمار مثل هذه المخططات الاقتصادية قصيرة الأجل. ونأمل أيضا أن تدرك كل هذه الأطراف أننا لو استطعنا المضي قدما بعملية سلام فعالة، فإن جميع الأطراف المشتركة في مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستفيد من هذه العملية.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن سعادتنا لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة. كما أشكر وفد بلادكم على قيامه بإعداد الترتيبات لنا للاجتماع اليوم برئيس جمهورية رواندا.

ويرحب وفد بلادي ترحيبا حارا بالرئيس كاغامي ويشكره على حضوره هنا لإجراء هذا الحوار مع المجلس حول الوضع في منطقة البحيرات الكبرى وما له من آثار على السلم والأمن الدوليين.

أثناء زيارة الرئيس كابيلا في الأسبوع الماضي، أعربنا في هذه القاعة عن تصميمنا الثابت على الدفاع عن السيادة، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولبلدان منطقة البحيرات الكبرى. وأعلنا أيضا عن نيتنا الواضحة في أن نطالب البلدان الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بأن تفي بالتزاماتها لإرساء السلام في تلك المنطقة، وأعربنا عن رغبتنا في النهوض بنشر سريع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظروف مؤاتية لكي تؤدي عملها.

واليوم، نود أن نشدد على نفس هذه النقاط لرئيس جمهورية رواندا، لأننا نرى أن هذه حقا فرصة سانحة لتعزيز السلام في أفريقيا. وقد أسعدنا أن نسمعه يتكلم عن تأييده المجدد لعملية لوساكا ولتواجد الأمم المتحدة في إقليم الكونغو. ونعتقد أن العالم بأسره يشهد في هذه اللحظة إجراءات يتخذها القادة السياسيون لمنطقة البحيرات الكبرى للسير قدما بعملية السلام، مثل تحقيق وقف لإطلاق النار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفك لاشتباك القوات تراقبه الأمم المتحدة، وانسحاب منظم للقوات الأجنبية، وتطبيع للوضع الأمني على طول الحدود.

وينص اتفاق لوساكا على إجرائين يكتسيان أهمية كبرى لتحقيق الاستقرار في المنطقة. يتمثل الإجراء الأول في نزع سلاح الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ أما الإجراء الثاني فيتعلق بإعادة أفراد تلك الجماعات إلى البلد الأصلي لكل منهم. وفي هذا الصدد، سنقدر حق التقدير أية ملاحظات قد يود رئيس جمهورية رواندا الإدلاء بها حول إعادة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين من أصل رواندي والذين يعيشون حاليا في أراضي الكونغو إلى الوطن.

ونحن نتذكر بألم عميق الأحداث التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ والتي أدت إلى نشوء العديد من المشاكل التي تجتاح حاليا منطقة البحيرات الكبرى. ونرى أن إقامة العدل بشكل سليم في رواندا وتحقيق مصالحة تدريجية فيما بين الشعب الرواندي يشكلان جزءا متأصلا من السلام الدائم في تلك المنطقة ولا بد من أن تأخذ العدالة مجراها بشكل حازم لمقاضاة مقترفي عمليات الإبادة الجماعية، حتى يمكن لشتى الطوائف الرواندية أن تنظر إلى المستقبل بثقة.

ونحن، بوصفنا أعضاء المجتمع الدولي، وبوصفنا أعضاء في هذا المجلس بشكل خاص، على استعداد لتقديم وضمان مساعدتنا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يقدر وفد بلادي حق التقدير حقيقة أنكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة الهامة. وينضم وفد بلادي إلى الوفود الأخرى في الترحيب بالرئيس كاغامي في هذه الجلسة، ويود أن يشكره على بيانه الهام. وما فتئت النرويج تتابع عن كثب التطورات التي حدثت في رواندا بعد عمليات الإبادة الجماعية التي اقترفت في عام ١٩٩٤، وما زلنا ملتزمين بدعم عملية بناء الديمقراطية والجهود المبذولة في المجال الإنساني في ذلك البلد من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. وتؤيد النرويج المحكمة الجنائية الدولية لرواندا منذ إنشائها، وتعتقد اعتقادا راسخا بضرورة محاسبة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية.

وترتبط الحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى ارتباطا وثيقا بما حدث في عام ١٩٩٤، وإنني مقدر الفرصة التي أتيحت لمجلس الأمن للقاء الرئيس كاغامي لمناقشة كيفية المضي قدما في إطار اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ولا يزال هذا الاتفاق هو السبيل لإيجاد حل سلمي للصراع المعقد في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ولقد أوجدت البيانات التي أدلى بها زعماء أفريقيون مؤخرا، وضعا جديدا يجب الاستفادة منه في مواصلة تسهيل إقرار السلام. وهناك الآن، كما قيل، فرصة واعدة بالخير. ويمثل الاجتماع الذي سيعقد في وقت لاحق من الشهر الحالي بين اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ومجلس الأمن، فرصة هامة تأتي في الوقت المناسب. ونحث الأطراف على أن تستكشف بعناية، عبر مشاورات إقليمية تسبق انعقاد هذا الاجتماع، أي سبل سياسية قد تتاح لزيادة دراستها في الاجتماع. وفي هذا الإطار، نلاحظ مع الاهتمام الاتصال الذي جرى في واشنطن خلال الأسبوع الماضي بين الرئيس كاغامي والرئيس جوزيف كابيلا.

ويوم الجمعة الماضي، خاطب الرئيس كابيلا مجلس الأمن، ولاحظنا رغبته في انتهاج سياسة المصالحة. ونعتقد أن الالتزام الكامل بالمفاوضات السلمية يبقى أمرا لا غنى عنه في السعي لإيجاد حل دائم للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أؤكد مجددا دعم حكومة النرويج لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وينص الاتفاق على أنه ليس في هذا الاتفاق ما من شأنه أن يقوض بأي شكل من الأشكال سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. وينص كذلك على أن الأطراف في الاتفاق يجب أن تتعهد بتلبية الشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، على الفور. وهذا يعني أن على جميع القوات الأجنبية أن تنسحب من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا للجداول الزمنية التي حددها الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة العسكرية المشتركة. كما أنه يعني أن ثمة شواغل أمنية مشروعة يتعين على الأطراف والمجتمع الدولي تلبيتها بصورة مشتركة.

وفي الوقت ذاته، وبينما نعرب عن تفهمنا للوضع الأمني المحفوف بالمخاطر الذي تواجهه رواندا، ترى حكومة بلادي أن هذا لا يمكن أن يبرر نشر قوات رواندية - أو قوات أوغندية، لهذا الأمر - عدة مئات الكيلومترات داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيكون الانتشار الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حالما يسمح الوضع الأمني بذلك، خطوة هامة لضمان الشواغل الأمنية لرواندا والبلدان الأخرى. ويجب أن يتوقف فورا أي دعم يقدم إلى ''القوات السلبية''، التي تمثلها القوات المسلحة الرواندية السابقة وقوات انتراهاموي، من أجل تسهيل عملية السلام.

وفضلا عن ذلك، فإن الجهود المبذولة لإعادة بناء علاقات سلمية في منطقة البحيرات الكبرى يجب أن تعالج على النحو الواجب الاستغلال المستمر غير المشروع للموارد الطبيعية وغير ذلك من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث جميع الأطراف في الصراع على التعاون بشكل إيجابي مع فريق الخبراء الذي أنشأته الأمم المتحدة لهذا الغرض.

إن النشاط الدبلوماسي رفيع المستوى الذي شهدته الأشهر القليلة الماضية يعتبر مؤشرا على استعداد القادة الأفريقيين وقادة بلدان أخرى لدعم جهود السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وختاما، اسمحوا لي أن أحث الأطراف على ممارسة المرونة اللازمة في السعي لإيجاد حل سياسي للصراع. ويجب أن تبقى الأمم المتحدة مستعدة لتسهيل هذه العملية الهامة.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن مشاركتكم، سيدي الرئيس، في جلسة مجلس الأمن اليوم، تبين مدى أهمية الحالة في منطقة البحيرات الكبرى في جدول أعمال المجلس.

وأتوجه بالتحية إلى فخامة بول كاغامي، رئيس الجمهورية الرواندية، معربا عن الامتنان له على استعداده للاجتماع مع أعضاء المجلس بغية تبادل الآراء بشأن تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن موقفنا الأساسي لا يزال مؤيدا لتحقيق تسوية سياسية مبكرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس الحفاظ على السلامة الإقليمية لهذا البلد وفقا لاتفاق لوساكا والاتفاقات اللاحقة، وكذلك وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٣٢ (٢٠٠٠).

ونحن في روسيا نتابع عن كثب تطورات الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الحادث المؤسف الذي شهدته البلاد مؤخرا. ونلاحظ مع الارتياح أن القيادة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تؤكد رغبتها الصادقة في تسوية الصراع على أساس اتفاق لوساكا وتعرب عن استعدادها للدخول في حوار مع جيرانها بشأن مسألة ضمان الأمن في المنطقة وتحقيق مصالحة وطنية وإرساء أسس الديمقراطية في البلاد من خلال فتح حوار بين أبناء الشعب الكونغولي. ونأمل أن تتأكد هذه البيانات بصورة ملموسة في

المستقبل القريب، وندعو كافة الدول المتورطة في الصراع إلى عدم تفويت الفرصة المتاحة لاستئناف عملية السلام مجددا.

ومن الأهمية بمكان كسر الحلقة المفرغة من انعدام الثقة المتبادل واتخاذ خطوات حقيقية نحو تسوية الصراع. وفي هذا الإطار، نرحب باستعداد القيادة الرواندية لبدء سحب القوات من منطقة بويتو، التي تعد من أكثر المناطق المرجحة للانفجار. كما ندعو أطراف الصراع الأخرى إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة فض الاشتباك والامتناع عن الأنشطة التي قد تزيد من حدة عدم الاستقرار. وبصفة عامة، فنحن نعلق أهمية كبرى على الانسحاب المبكر لجميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس الإطار الزمني لاتفاق لوساكا، وما يقتضيه قرارا مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) و ١٣٣٢ (٢٠٠٠) من ضرورة أن تبدأ هذه العملية بانسحاب تلك القوات التي دخلت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية دون دعوة من حكومتها.

وبطبيعة الحال، نحن نسلم تمام التسليم بأن التسوية طويلة الأمد للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى لا يمكن أن تتحقق بدون إيجاد حل لمسألة الجماعات المسلحة غير الشرعية. وندعو أطراف الصراع كافة إلى التعاون من أجل ضمان تجريد أعضاء الجماعات المسلحة غير الشرعية من السلاح وتسريحهم وإعادة دمجهم وإعادة توطينهم، بغية تهيئة الظروف الأمنية لبلدان المنطقة كافة. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد أنه من وجهة نظرنا، فإن حل هذه المشكلة بالقوة أمر مستحيل. وكي تنجح هذه العملية، يجب أن تقوم على إرساء الأسس الديمقراطية للحياة السياسية، وحل المشكلات الإثنية، لا في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل وفي البلدان المجاورة أيضا.

إننا نشعر بالقلق بصورة خاصة إزاء التقارير التي تتحدث عن انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي لا تخضع لسيطرة الحكومة. وندعو أولئك المعنيين ألا يسمحوا بمثل هذه الانتهاكات، وأن يتعاونوا مع الأفراد الدوليين العاملين في المجال الإنساني بإتاحة الوصول إلى كل من يحتاج إلى المساعدة دون عوائق.

وسيتعين على المجلس هذا الشهر أن يستعرض ما أنجزته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من ولايتها في ذلك البلد. ويستتبع ذلك تحليل لمدى تعاون أطراف الصراع مع البعثة ومدى اضطلاعهم بالتزاماتهم بشأن وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين القوات المسلحة. فإذا أوضحت نتائج هذا الاستعراض أن لدى الأطراف إرادة سياسية حقيقية للاضطلاع بهذه المهام، فسوف يساعد ذلك مجلس الأمن، دون شك، في النظر في وزع المرحلة الثانية من عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة.

السيد وانغ دونغهوا (الصين) (تكلم بالصينية): يسعد الوفد الصيني أن يراكم، يا سيدي، تترأسون جلسة اليوم. كما أننا نقدر حضور الأمين العام والإدلاء ببيانه الهام. ويرحب الوفد الصيني بالرئيس كاغامي في المجلس وبتبادل الآراء الذي تم بينه وبين أعضاء المجلس بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

منذ عدة أيام، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بصراحة مع الرئيس جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن الصراع في ذلك البلد. وترى الصين أن تبادل الآراء هذا يساعد الجهود التي تبذلها الأطراف في المنطقة على التماس السلم هناك. وتعزى الاضطرابات والصراعات الجارية في منطقة البحيرات الكبرى إلى عوامل تاريخية عميقة الجذور ذات طابع إثني، كما أن هذه العوامل تشمل أيضا الفقر، والتناقضات الجوهرية،

والتدخل الأجنبي. وبإمكاننا أن نتحقق من تفاعل هذه التناقضات والعوامل وتشابكها ابتداء من الإبادة الجماعية المأساوية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ ووصولا إلى الصراع الجاري حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أكدت مختلف الأطراف مرارا وتكرارا ضرورة اعتماد استراتيجية منسقة وشاملة لمعالجة الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ولا يمكن ضمان السلام والاستقرار في بلدان المنطقة إلا باستعادة السلم والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. وليس بمقدور بلد بناء السلام والتنمية لنفسه على حساب الحروب والصراعات الجارية في البلدان المجاورة له. ولذلك يأمل الجانب الصيني أن يغتنم كل بلد من بلدان المنطقة الفرصة لكي يستخدم الحصافة السياسية فيقرر تسوية الصراعات سلميا عن طريق الحوار والتشاور.

وقد أكدت الحكومة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مرارا التزامها بالبدء من جديد بعملية لوساكا للسلام، وإجراء حوار سياسي، والتعاون التام مع الأمم المتحدة. وتأمل الصين أن تتجاوب الأطراف المعنية على نحو إيجابي مع هذا الالتزام وأن تثبت للمجتمع الدولي رغبتها الصادقة في التماس السلام بأفعال حقيقية.

ويود وفد الصين أن يركز على ثلاث نقاط. أولا، إن الحوار فيما بين الكونغوليين يتسم بأهمية جوهرية لدفع عملية السلام في الكونغو إلى الأمام. إلا أن ذلك الحوار لا بد أن يكون بمنأى عن التدخل الخارجي، ناهيك عن التدخل العسكري. وثانيا، يجب احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. وهذا مبدأ ينبغي لكل عضو في الأمم المتحدة أن يراعيه. وثالثا، ينبغي ضمان الأمن في المناطق الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المعنية.

وفي اعتقادنا أيضا أن تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها يشكل أكبر تحد تواجهه الأمم المتحدة. والدوران الإيجابيان اللذان تضطلع بهما الأمم المتحدة ومجلس الأمن ضروريان للغاية لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى في وقت مبكر. وتؤيد الصين قيام مجلس الأمن باتخاذ تدابير ملموسة، تزيد من التدخل ونشر حفظة السلام في المناطق الحدودية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغيرهما من البلدان المعنية بأسرع ما يمكن، عندما تسمح الظروف، بهدف معالجة الشواغل الأمنية للبلدان المعنية وتيسير تسوية الصراع.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر، يا سيدي الوزير، على ترؤس هذه الجلسة الهامة. ووفد موريشيوس سعيد للغاية إذ يرحب بالسيد بول كاغامي، رئيس رواندا، في قاعة مجلس الأمن صباح اليوم. وإننا نشكر الرئيس كاغامي على إحاطته الإعلامية الهامة.

وفي أعقاب الأحداث المأساوية الأخيرة التي وقعت في كينشاسا، تلقى مجلس الأمن ضمانات من رواندا بأنها لا تنوي استغلال الموقف. وحصل المجلس على ضمانات مماثلة من أوغندا. ونحن سعداء لأن هذه الضمانات قد احترمت، وعلى هذا الأساس، فإن السلم ما زال يسود الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وليس هناك شك في أن اتفاق لوساكا يشكل الأساس الوحيد لتحقيق السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية بل وفي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. والرئيس الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أكد لمجلس الأمن مجددا، يوم الجمعة الماضي، التزام بلده بالمضي قدما بعملية لوساكا ومتابعة الحوار بين الكونغوليين على نحو فعال. وإننا نرجو من جميع الأطراف في النزاع أن تعيد

تـأكيد التزاماهتـا بـالمثل. وفي اعتقادنـا أن ثمـة فرصـة ممتـازة لتحقيـق السـلام في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة ومنطقـة البحيرات الكبرى قد سنحت الآن.

والواقع، أننا استمعنا خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى بيانات من الأطراف في الصراع تلتزم بتحقيق التقدم في عمليـة لوسـاكا. وقـد آن الأوان لجميـع أولئـك المعنيـين أن يترجموا هذه البيانات إلى عمل ملموس. ومما لا شك فيه، في هذا الصدد، أن تنفيذ خطة فض الاشتباك الموقعة في هراري في كـانون الأول/ديسـمبر ينبغـي أن تمنـح أقصـى درجـات الأولوية. ولاحظنا مع الارتياح، في هذا السياق، أن رواندا قد اقترحت أن تمضى إلى ما هو أبعد من تنفيذ أحكام خطة فض الاشتباك وأن تسحب قواهتا إلى مسافة تصل إلى ٢٠٠ ميل. ونحن نرحب بهذا الالتزام الإيجابي من رواندا. وهدفنا، هـو بـالطبع، سـحب جميـع القـوات الأجنبيـة مـن جمهوريـة الكونغو الديمقراطية في أقرب وقت.

ونحـن واثقـون مـن أن اجتمـاع رؤسـاء دول المنطقـة خلال الأيام المقبلة سيضيف زخما جديدا إلى قوة الدفع التي وجدت بالفعل مما يؤدي إلى تقدم عملية لوساكا. وإننا ندعو إلى نشر المرحلة الثانيـة مـن بعثـة منظمـة الأمـم المتحـدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أقـرب وقـت، وفقـا لقـرار مجلس الأمن ١٣٣٢ (٢٠٠٠).

إن الظـروف القاسـية الـتي تسـود منطقـة البحـيرات الكـبرى ترجـع بدرجـة كبـيرة إلى انتشـار الأسـلحة الخفيفـة والأسـلحة الصغـيرة والاتجـار بهمـا علـى نحـو غـير قـانوني واسـتعمال المـوارد المعدنيـة وغيرهـا مـن المـوارد لتمويـل الجماعـات شـبه العسـكرية والجماعـات المتمـردة المنظمـة. ولذلـك فإننـا نتطلـع إلى تقريـر فريـق الأمـم المتحـدة المعـني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والموارد الأخرى لثروهتا والنتائج التي سـيتوصل إليها التقرير، الواجب تقديمه في الشهر المقبل.

ونحـن قلقـون للغاية إزاء الحالة الإنسـانية الناجمة عـن عدم الاستقرار السائد في منطقة البحيرات الكبرى. وتواجه جميـع بلـدان هـذه المنطقـة مشـكلات اللاجئـين والمشـردين داخليا. وعلى الرغم من أن وكالات الإغاثة الإنسانية تقوم بعمل محمود فيما يتعلق بالتخفيف من معاناهتم، إلا أننا نود أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود لتوفير مزيـد مـن المساعدات لأولئك الناس، الذين وجـدوا أنفسـهم في ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة. ولكن ليس ثمة شك في أن انتـهاء المعانـاة الإنسـانية لـن يتحقـق إلا عندمـا يتوطـد السـلم والاستقرار في جميع بلدان المنطقة.

وفي الختـام، يـود وفد بلادي أن يضيف قائلا إنه لا يمكن تحقيق تقدم إلا إذا أظهر زعمـاء منطقـة البحـيرات الكبرى عزمهم وإرادهتم والتزامهم تجاه المشاركة الكاملة في إحلال الاستقرار والسلام في المنطقة. ونعتقد أن وقت تحقيق ذلك هو الآن.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سرورنا العظيـم أن نراكـم، سـيدي الوزيـر، تترأسـون جلسـتنا. وكذلـك نـود الانضمـام إلى المتكلمـين السابقين في الترحيب بالرئيس بول كاغامي في هذه القاعة وشـكره علـى إحاطتـه الإعلاميـة بالغـة الأهميـة والشـاملة والبناءة.

وكمـا هـو معـروف، وكمـا أكـد الرئيـس كاغـامي بوضـوح، يعتمـد الأمـن في منطقـة البحـيرات الكـبرى علـى الوضع الأمني في كل بلد بمفرده. ويثبت التحليل العام للوضع أن الأسباب الرئيسـية للصـراع في المنطقـة، وكذلـك انعـدام الاستقرار عموما، هي الانقسام العرقي، والحكم السياسـي الضعيـف والمرتبط بنقص الحوار الوطـني، ووجـود جماعـات

مسلحة لا سيطرة عليها، وتدفقات اللاجئين، والحدود السائبة، والفقر.

وفي هذا الصدد، نود التشديد بشكل خاص على مشكلة الحدود السائبة بين البلدان، والتي أصبحت أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن في كل المنطقة. إذ يؤدي هذا العامل إلى تحرك الجماعات المسلحة واللاجئين بلا سيطرة عليهم، ولا يسهم في إيجاد البيئة السياسية المؤاتية لتعزيز الحوار الوطني. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على الدور الحاسم الذي يجب أن يضطلع به المجتمع الدولي في حل المشكلة من خلال وضع استراتيجية إقليمية شاملة. ويتطلب حل صراعات معينة في المنطقة، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، نهج إقليمية تتضمن مجموعة كبيرة من آليات بناء الثقة القائمة حاليا. وفي هذا الإطار، نؤيد تماما فكرة عقد مؤتمر دولي حول منطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، يمكن أن يصبح خطوة هامة نحو وضع نهج إقليمي بنّاء وشامل للتصدي للمشاكل.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أن فعالية الدعم الدولي للحفاظ على السلم والأمن تعتمد على تنفيذ أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية لالتزاماهم ضمن إطار اتفاق لوساكا والترتيبات السلمية الأخرى، واستعدادهم للمصالحة والحوار الوطنيين.

وتشكل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الإطار الرئيسي لانعدام الأمن العام في منطقة البحيرات الكبرى، ولديها تأثير سلبي للغاية على السلام الهش في جمهورية أفريقيا الوسطى وعلى عملية السلام في بوروندي. ولا بد من الاعتراف بأنه بدون استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للأزمة في ذلك الجزء من العالم.

وأود التأكيد مجددا على موقف حكومتي من خلال التشديد على الحاجة إلى تنفيذ اتفاق لوساكا وجميع القرارات ذات الصلة من جانب جميع الأطراف بوصفه مفتاح تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستعادة السلم في المنطقة برمتها.

ونحن نرحب بنتيجة الاجتماع بين الرئيس بول كاغامي والرئيس جوزيف كابيلا في واشنطن الأسبوع الماضي، والذي أعاد فيه الطرفان التأكيد على التزامهما بالحوار البناء الذي يهدف إلى حل الخلافات القائمة. ونحن مقتنعون – وهذا ما أكد عليه أعضاء المجلس اليوم – بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لأكثر الصراعات تعقيدا في أفريقيا. وإننا نحث زعماء بلدان المنطقة على اتخاذ نهج عملي تجاه عملية السلام، وأن يصبحوا جيرانا طيبين وأن يتعاونوا بشكل كامل من أجل إحراز التقدم وإحلال السلام في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالعربية): أود أن أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية تونس.

إن اهتمام مجلس الأمن بالوضع في منطقة البحيرات الكبرى يتجلى من خلال الجلسات العديدة التي يعتزم عقدها خلال هذا الشهر حول الوضع هناك، وأخص بالذكر الاجتماع مع اللجنة السياسية لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار لدراسة قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإننا نأمل أن تسفر هذه الاجتماعات عن نتائج عملية من شأنها أن تساهم في تنشيط عملية السلام وتحقيق تطلعات شعوب المنطقة بأكملها إلى السلم والأمن والاستقرار والرقي.

يبقى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار الذي يدعم سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحرمتها الترابية ويوفر أسباب الأمن والاستقرار للدول المجاورة وهي الإطار الأنسب للوصول إلى حل تفاوضي للنزاع في جمهورية

الكونغو الديمقراطية. وإننا ننتظر من كل أطراف الاتفاق أن تبرهن عن التزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإننا نعتقد أن الظروف مهيأة لإعطاء دفعة جديدة لعملية السلام، والمجموعة الدولية مدعوة إلى تشجيع كل الأطراف ومساعدها على بناء دعائم سلام دائم في المنطقة بما يطمئن تلك الأطراف على أمنها واستقرارها ويعزز حظوظ الوفاق والتضامن والتعاون والتنمية في القارة الأفريقية بأسرها.

إننا نتطلع إلى أن تتمكن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الانتشار في أقرب وقت ممكن، وهذا من شأنه أن يترجم عزم المجموعة الدولية على تحمل مسؤولياتها تجاه الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بصفة عامة.

لقد لمسنا رغبة في المضي قدما في طريق السلام. وإننا نتطلع إلى أن تقوم كل الأطراف بخطوات عملية لتحقيق هذا الهدف. وإن تونس تبارك وتشجع كل مبادرة أو خطوة تقوم بها رواندا وكل الأطراف الأخرى من أجل الحوار والمصالحة والتعاون في نطاق الاحترام المتبادل لسيادة كل دولة واستقلالها وحرمتها الترابية.

إننا نحيي اللقاء الذي جمع الرئيس كاغامي الأسبوع الماضي في واشنطن بالرئيس جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونأمل أن يتواصل هذا الحوار، وأن يتعزز لما فيه خير الشعبين الرواندي والكونغولي، وخير شعوب المنطقة كلها التي تتوق إلى غد أفضل.

إن تونس تتابع منذ سنين تطورات الوضع بمنطقة البحيرات الكبرى؛ كما أنها ساهمت في الجهود التي بذلت على صعيد القارة الأفريقية، وخاصة خلال ترؤسها لمنظمة الوحدة الأفريقية سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، للتخفيف من حدة التوتر في منطقة البحيرات الكبرى وتقريب الشقة بين دولها. وقد قام الرئيس بن علي بعدة مبادرات في هذا الصدد. ومنذ ذلك الحين ما برحت تونس تشجع وتدعم كافة المسارات السلمية بالقارة الأفريقية، وتأمل أن تقود هذه المسارات إلى إرساء دعائم السلم الشامل والأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أُعطي الكلمة الآن لفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، للرد على التعليقات التي أبديت في هذا الشأن، والأسئلة التي أُثيرت.

الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لإعطائي هذه الفرصة الإضافية لكي أتحدث عن القضايا البالغة الأهمية التي أتت بنا إلى هنا اليوم. لقد استمعت باهتمام كبير إلى الشواغل الجادة المختلفة التي عبر عنها أعضاء المجلس بكل بلاغة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى؛ وإلى الاقتراحات المتعلقة بكيفية تعاملنا مع تلك الحالة.

وسأرد بقولي إن معظم تلك الشوغل حقيقية؛ وبعضها صائب، وبعضها ليس كذلك تماما، والبعض الآخر ربما تنقصه حقائق أو معلومات. وسأحاول التطرق إلى أكبر عدد منها قدر إمكاني، على هذا الأساس.

أولا، إن معظم الشواغل التي أثيرت، في رأيي، سيتسنى في الواقع التصدي لها ومعالجتها؛ إذا ركزنا الجهود على تنفيذ عملية السلام التي اتفقنا عليها في لوساكا. ففي بعض الأحيان يكون تناول القضايا بطريقة مجزأة غير مفيد في معالجة الوضع بأكمله بأسلوب شامل. واتفاق لوساكا يتحدث عن كل الأمور التي كنا نتناقشها؛ فهو يتحدث عن فض الاشتباك؛ ويتحدث عن سحب القوات.

ومع الانسحاب وغيره من الأمور الجارية الآن لن يكون في الميدان، على الأرجح، أي قوات تلام على شيء أو

آخر. وأظن أن بعض المشاكل قد نشأت بسبب إخفاقنا في القيام بأهم شيء: وهو أن نحاول تركيز كل طاقاتنا على ضمان تنفيذ عملية السلام. وفي بعض الأحيان لم نكن قادرين على التمييز بين الذين يتعمدون علنا وبكل وضوح انتهاك وقف إطلاق النار وعملية السلام، وبين الذين حاولوا الوفاء بالتزاماتهم. وأحيانا أخرى تتخذ تدابير تؤدي، في واقع الأمر، بطريقة أو أخرى، إلى تأخير عملية السلام بأكملها، عبر محاولات لإعادة النظر فيما سبق أن اتفق عليه الجميع – وأعني بهم الموقعين على عملية السلام.

وأذكر، على سبيل المثال، أننا بددنا وقتا طويلا نتكلم فيه عن القوات "المدعوة" والقوات "غير المدعوة"، في حين أن عملية السلام التي وقع عليها الجميع، تنص في حقيقة الأمر، على ضرورة انسحاب جميع القوات. ثم يقرر طرف ما أن يبدأ جدالا حول القوات "المدعوة" والقوات "غير المدعوة"؛ وهذا يضيف إلى طول الوقت الذي كان ينبغي تكريسه لمناقشة أهم القضايا، وربما للتوصل إلى اتفاق بشأنها. وأعتقد أن هذه المسألة واضحة في إطار عملية لوساكا للسلام. فقد وقع الجميع على الاتفاق، ومنهم رئيس الكونغو وحكومة الكونغو؛ ووافق الجميع على الانسحاب التام لجميع القوات. والواقع أن هذا أهم ما في الأمر – لو حدث ذلك فعلا في الوقت الذي كان يفترض فيه أن يحدث. وهناك مسائل تتعلق بمن يخرج أولا ومن يخرج أخيرا، ومن يفعل ما اقترحه طرف آخر، وكلها مسائل، بحكم طبيعتها، تتسبب في حدوث تأخيرات ونحن نقبل ذلك. تلك واحدة من المشاكل.

أما عن موضوع الانسحاب، فإن رواندا مستعدة لسحب قواتها، وهو ما اتفقنا عليه بموجب اتفاق لوساكا، وذلك اقترانا بحل مشاكل أخرى – لأن القوات دخلت الكونغو لسبب محدد، واتفاق لوساكا يتناول ذلك السبب أيضا. وهذا ما ينبغي أن يحدث إن كنا جادين حقا في تنفيذ عملية السلام – ورواندا بالذات جادة بشأن تنفيذ تلك العملية. بل إننا في مرحلة ما قدمنا مقترحات لتعجيل التنفيذ. وعلى سبيل المثال، تحدث البعض عن الاقتراح الذي طرحته رواندا، عندما لم يحدث فض الاشتباك الذي تم الاتفاق عليه: وقررت رواندا من طرف واحد، أن تتخذ تدابير من شأنها أن تدعم عملية السلام من خلال سحب قواتها مسافة ٢٠٠ كيلومتر باتجاه الحدود الرواندية. وكان الفشل في ذلك يرجع إلى حكومة الكونغو بل الواقع أن حكومة الكونغو نفسها لم تنكر ذلك؛ فقد كان الأمر واضحا وعلى الملأ.

وما زلنا مستعدين للاضطلاع ببعض هذه المبادرات التي من شأنها الدفع قدما بعملية السلام. ولكن ذلك ليس غاية في حد ذاته؛ فانسحابنا أو إقدامنا على أمور أخرى لا يشكل غاية في حد ذاته.والغاية هي أن يفعل كل طرف، في نهاية المطاف، ما يُفترض منه أن يفعله وما يطلب منه أن يفعله في عملية السلام.

وأريد أن أتطرق سريعا إلى بعض الشواغل الأخرى التي تم الإعراب عنها، وعلى سبيل المثال، مشاكل حقوق الإنسان التي دار الحديث حولها.

وهذه مشكلة. وفي واقع الأمر أن خلفية المشكلة التي لدينا في الكونغو هي انتهاك حقوق الإنسان. تلك هي الخلفية. وهذا ما نحاول أن نتصدى له، ولكني أفضل أن أنظر إليه على نحو أكثر شمولا بأن أقول إن انتهاكات حقوق الإنسان في شرق الكونغو سيئة بقدر ما هي سيئة في غرب وشمال وجنوب الكونغو. ولن أنصح المجلس بأن يميز بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد ظلت انتهاكات حقوق الإنسان جارية في جميع أرجاء إقليم الكونغو – في كينشاسا، وفي لوبومباشي، وفي شمال كاتنغا وفي شمال كاساي.

وأحد أسباب عدم انسحابنا، عندما حاولنا أن نفعل ذلك، كان في الواقع انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الحكومة. و لم يتم هذا الانسحاب لعدة أمور. فقد كنا نحتاج إلى وجود مراقبي الأمم المتحدة وطلبنا منهم أن يأتوا ويتخذوا مواقعهم في بعض المناطق. ومن الواضح أن أعدادهم لم تكن كافية، وعليه فربما دعت الحاجة إلى إحضارهم لمناطق معينة هامة لمراقبة انسحابنا وما يتلوه من أحداث. و لم تتمكن الأمم المتحدة من الانتشار في الوقت المناسب، ولذا سألنا إذا كان ينبغي فعلا أن ننسحب بدون انتشار الأمم المتحدة. وكانت هناك موافقة على أننا يمكن أن ننسحب. وعندما سحبنا قواتنا، تحركت قوات كابيلا إلى المناطق التي كنا فيها فقتلت إناسا في شمال كاتنغا وفي شمال كاساي لأن السكان كانوا متهمين بالتواطؤ مع المتمردين الذين يقاتلون الحكومة أو بأنهم مع رواندا. ولذلك كان هناك تحرك واسع من السكان خلف قواتنا، فارين من المناطق التي انسحبنا منها. وهذا أمر كنا نتوقعه؛ وكنا نريد أن يكون مراقبو الأمم المتحدة هناك، ليراقبوا ويتمكنوا من تحديد المسؤولية وإلقائها على أصحابها.

وهكذا فإن الانتهاكات جارية في جميع أرجاء الكونغو. وعندما نشاهد على التلفاز إناسا تطلق عليهم النار ويلقى بهم في أنهار كينشاسا، فإننا يجب أن نتكلم عن ذلك. فهذه انتهاكات خطيرة جدا لحقوق الإنسان. وفي شرقي الكونغو، حيث تنتشر قواتنا، كانت هناك انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب العديد من القوات العاملة في تلك المنطقة، والتي كنا بالفعل نقاتلها وهي: قوات الماي - ماي، وأفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة، وانتراهاموي وجماعات أخرى. وقد طلبنا في بعض الأحيان من القوات المتمردة أن تنظر في ذلك وأن تحاسب قواتها التي قد تكون متورطة في هذا العمل. وحكومة رواندا لا تتردد في اتخاذ إجراء ضد أي من أفرادها الذين يتورطون في أي انتهاكات لحقوق الإنسان. ويمكن أن تشهد على ذلك المحاكم الموجودة في رواندا التي تتناول هذه القضايا. فالأفراد الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان يعتقلون ويؤتى بهم إلى رواندا ويحاكمون في المحاكم. وهذا يجري في وضح النهار. إننا لا نتغاضى عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ومع ذلك، تمكنا من السيطرة على كل دار وكل طريق وكل غابة لضمان عدم حدوث أي شيء. وأغلب الأشياء التي تحدث إنما تحدث بسبب القوات الخارجة عن السيطرة. ومن سوء الطالع، أن هذه هي الحالة التي كان يتعين علينا أن نتعايش معها فترة طويلة جدا، وتلك هي خلفية أسباب وجودنا في الكونغو في المقام الأول. فوجودنا كان لمحاولة مكافحة هذا النوع من الأشياء وضمان عدم حدوثه.

وبشأن مسألة العاملين في مجال المعونة الإنسانية، فمما يدهشني أنه ليس معلوما أن قوات رواندا هي في الواقع أصدقاؤهم الوحيدون تقريبا في تلك الحالة. وهي التي تقف إلى جانبهم، وتحميهم. والمشكلة الأخرى هي أنهم ليسوا هناك أيضا؛ وهم في الواقع لا يأتون. ولقد وددت لو أن أولئك العاملين في المجال الإنساني كانوا هناك ليساعدوا السكان، ولكنهم ليسوا هناك. إنهم مبعثرون؛ وعددهم قليل جدا. وينبغي أن يكون هناك عدد أكبر من العدد الموجود اليوم للمساعدة على هذه الحالة، وسنواصل محاولاتنا للمساعدة بقدر ما تسمح به قدرتنا المحدودة.

وبالطبع، يسمع الناس أحيانا عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولا يفهمون تماما إلى من تعزى. وبالأمس، وليس قبل فترة طويلة، كان أحدهم يتهم بلدنا بانتهاك حقوق الإنسان في بونيا، وقتل الناس هناك. وقد استغرق مني وقتا طويلا لأقنع أولئك الناس بأنه ليس هناك جندي رواندي واحد في بونيا. هذه منطقة مختلفة تماما عن المنطقة التي ننتشر

فيها، ولكن أحدهم هناك يكتب اتهامات بأن رواندا تنتهك حقوق الإنسان في بونيا. نعم هناك انتهاكات لحقوق الإنسان في بونيا، وهناك مشاكل بين جماعتي ليندو وهيما قرأنا عنها جميعنا في الصحف. و لم نكن نحن هناك. إن رواندا ليست لها قوات في بونيا - ولا جندي واحد.

وأود حقا أن أضع هذه الأمور في منظورها الصحيح لأن هذا المجلس، للأسف، ليست لديه دائما مصادر موثوق بها للمعلومات. والأمم المتحدة لها وجود في الكونغو - بعثة مخولة من هذا المجلس. واعتقد أن بعض هذه الأمور ينبغي أن تعرض بطريقة أفضل.

وفيما يتعلق باستغلال الموارد، الذي تكلم عنه كثير من الناس - يجب ألا يكون هناك استغلال. وأود أيضا أن أطلب من المجلس، عندما يجد الوقت، وإذا وجد أن من المناسب أن يفعل ذلك، أن يساعدنا على تعريف مصطلح ''الاستغلال غير القانوني لموارد الكونغو''. إذ يبدو أن للناس مفاهيم مختلفة لهذا المصطلح. وأنا واثق من أنه قد يكون هناك إناس متهمون عن حق باستغلال موارد الكونغو، ولكن من القصص التي سمعتها ليس الأمر واضحا تماما. واعتقد أن هناك بعض الغموض الذي يحتاج إلى توضيح. فمثلا، كان هناك حديث عن استغلال الماس والذهب. إننا سنقدم كل المعلومات التي نملكها إلى اللجنة التي أنشئت. وإنني سعيد بأن اللجنة أنشئت لتنظر في ذلك، ولكن مما سيفيد هذا المجلس إفادة كبيرة جدا أن تقوم اللجنة بعملها بكفاءة مهنية وبدقة وموضوعية، وليس بطريقة سياسية، عندما تنظر في المسألة.

وفي رأيي الشخصي أن بعض هذه المشاكل تكون أحيانا مشتِّتة للنظر، إذ أنها تحول أنظارنا عن المسائل الحقيقية التي علينا أن نعالجها دون أن تساعدنا على تفادي وقوع بعض هذه الأمور. ونحن نعلم ببعض الحالات، وسيكون من دواعي سعادتنا أن نبلغ اللجنة المعنية بها، التي يتجر فيها بعض الناس بالماس والذهب طيلة السنوات الـ١٥ الماضية في شرقي الكونغو، مرورا ببوروندي، وخلال رواندا، وعبر جميع الأماكن، ولا يزال هؤلاء يمارسون عملهم التجاري هذا. وهم يفعلون ذلك بالاشتراك مع الكونغوليين. وإذا كان المتمردون الذين في الكونغو هم أيضا من الكونغوليين المخالفين للقانون وليس بإمكانهم لذلك القيام بأي شيء في ذلك الإقليم مع أناس ضالعين في هذا العمل طول الوقت، فهذه مسألة ومجال يجدر بالمجلس أن يوضحهما ليكون معروفا ما الذي نتكلم عنه هنا في وجود الجميع.

وسيسعدنا أن نسهم بدورنا في تسليط بعض الضوء على الاستغلال غير المشروع للموارد، الذي أبعدنا عن الموضوع الرئيسي، وهو معالجة قضية السلام، وقضايا الأمن، وسحب القوات، والخروج من هذه الحالة. وسوف نستطيع إشراك اللجنة وتقديم كل ما تحتاجه من دعم ومعلومات من بلدنا. ولقد عرفوا ذلك بالفعل. فقد أتوا إلينا وتحدثنا معهم. ولا أعرف إن كانوا قد وجدوا لدينا أية أوجه للقصور، إذ لم يبلغني شئ من هذا القبيل. ونحن على استعداد لمواصلة الطريق.

وشيء آخر هو أن بوسعهم المساعدة إلى حد كبير لو كان لديهم، في حالتنا، ما يمكنهم حقا المقارنة على أساسه. فلو توافرت لديهم اليوم على سبيل المثال أرقام عن كمية الماس المشبوه أو الذهب المشبوه التي تصدرها رواندا، فسوف نقدِّر لهم هذه المعلومات تقديرا عظيما، لأن من الميسور البحث عن هذا الأمر والعثور عليه. وإذا ما وجدنا هذه المعلومات فذلك سيساعدنا على معرفة إلى أي حد تطورت الأمور بالمسألة التي نسلط عليها الأضواء. ومن وجهة نظر رواندا، أظنُّ أن ثمة مبالغة حول هذه المسألة. وأرى أن هناك حيزا رماديا يشوبه شيء من الغموض وسأطلب إلى المجلس أن يعيننا على تحديده، حتى نفهم جميعا

ما الذي نتحدث عنه فهما كاملا، ولنرى إن كانت الاتهامات الموجهة إلينا على حق أم أنه يلزم تقديم المزيد من الإيضاح.

وإن كان لي أن أتحدث عن القوات المسلحة الرواندية السابقة وفصائل الإنتراهاموي، فقد أبدى البعض اهتمامه بالاستماع إلى أرقام. والأرقام جانب من الجوانب الهامة التي يلزم استطلاعها ومعرفتها. بيد أن الجانب الآخر بالغ الأهمية الذي يلزم أن نعرفه لا يتعلق بالأرقام قدر تعلقه بوجود حكومات وأشخاص يحيلون هذه الأرقام إلى خطر، وذلك بتقديم الأسلحة وتوفير التدريب والارتباط بهذه العملية. وأرى أن هذا موضوع من الأهمية بمكان، ولا ينبغي أن نغفل عنه بالاقتصار في حديثنا على الأرقام. وقد شغل هذا المجلس بالعديد من القرارات التي تعرضت للقوات المسلحة الرواندية السابقة، ولفصائل الإنتراهاموي، وللمشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية، ولكيفية وضع القرارات السابقة المتعلقة بذلك موضع التنفيذ.

وقد تساءلت على الدوام عن السبب في وجود أوجه للقصور حتى في القيام بالمتابعة، بوصفها إحدى سبل معالجة هذه المشكلة في الواقع، من أجل التحقق من عدم اقتران أحد في الواقع بهذه الجماعات. وقد فعل هذا المجلس ذلك في حالة أنغولا مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اليونيتا). فأنذر بفرض الجزاءات. وفعل كل شيء ممكن لأجل البلدان والأفراد والجماعات التي تقترن في أذهاننا باليونيتا، ومن المعتقد أن ذلك كان مفيدا في تلك الحالة. أما حين يتعلق الأمر بالقوات المسلحة السابقة لرواندا والإنتراهاموي، فهناك الإدانة والتفهم لتسببها في مشاكل أمنية، ولكن الأمر يقصر دائما عن إيضاح مسألة الكيفية التي يتم بها التعامل مع من يقترنون بهذه الجماعات، والذين يجعلون منها خطرا أمنيا يتهدد رواندا.

لذلك فإن الأمل يحدوني حقا في أن يمد المجلس يد المساعدة أيضا إلى مجال التصدي لهذه المشكلة؛ وفيما عدا ذلك، من الصعب للغاية التحديد فيما يتعلق بالأرقام. وأنا واثق من أن الأرقام الدقيقة موجودة بصفة رئيسية مع من يستعينون بهم أو من يساعدونهم. وأثق في أن لديهم الأرقام حيث أنهم يمدونهم بالأسلحة والملابس والأغذية. وليست المعلومات متاحة لنا على وجه الدقة، ولكننا نرى بالنظر إلى ما نلاحظه على أرض الواقع وما نستمده ممن نتمكن من أسرهم على خط القتال الأمامي حين يقاتلون أن الرقم يناهز ١٥ ٠٠٠ شخص منهم.

غير أن هذا، مرة أخرى، ليس بالمسألة الوحيدة. فالمسألة هي أن نأخذ رقم الـ ١٥ ٠٠٠ هذا ونضيف إليه القوى الأخرى التي تمثل مشكلة لبلدنا. ولو اقتصرت المسألة على الأعداد فحسب لهان الأمر. ففي عام ١٩٩٧ أعدنا مليونين من لاجئينا إلى الوطن، وكان من بينهم ما يزيد عن ٤٠ ٠٠٠ فرد من أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة والمليشيات. وأعدنا دمجهم في سائر المجتمع. كما أعدنا دمج عدد يتجاوز ١٥ ٠٠٠ فردا من الجنود السابقين في جيشنا. ومن ثم فهذه ليست مشكلة. أما المشكلة فهي من يظلون بالخارج، وتجرى مساعدتهم على أن يشكلوا تهديدا لبلدنا. هنا مربط الفرس، ولا بد من التصدي لتلك المسألة إذا أردنا تحقيق الأمن لكلا الجانبين في نهاية المطاف. إذ يلزم أن ننظر إلى المسائل الأمنية من جميع جوانبها، ومن المحتمل أن يكون هذا أيسر منالا في الواقع.

فها نحن على أهبة الاستعداد. وبمجرد أن ننتهي من تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام، ينبغي للبلدان الكبيرة في المنطقة أن تجتمع وتفكر في كيفية يمكننا بها أن نضع إطارا على أساس دائم يفي بالمسائل الأمنية للمنطقة. وقد حدث هذا في مناطق أخرى؛ ولا أرى لماذا لا يصلح لنا أيضا. ولكنه أمر سيتحقق متى تغلبنا على هذه المرحلة الحرجة المتمثلة في

التقدم نحو تنفيذ ما اتفقنا عليه فعلا في عملية السلام. وفيما عدا ذلك سنستمر في بذل الجهود لمحاولة تحقيق السلام، سواء من خلال إطار لوساكا أو عن طريق مخاطبة مختلف الأفراد الذين بوسعهم أن يقدموا إسهاما قيِّما لتحقيق السلام النهائي. وسوف نواصل الاتصال بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة جوزيف كابيلا. وسنكون منفتحين على الدوام، وسنكون على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى في المنطقة وصولا إلى هذا الهدف المتمثل في تحقيق السلام في منطقتنا.

ومرة أخرى، من دواعي سعادتي البالغة أن أتيحت لي هذه الفرصة لإيضاح بعض المسائل التي طرحت، ولكنني سأظل مستعدا للاستطراد فيما قد أكون لم أوفِّه حقه من التغطية.

الرئيس (تكلم بالعربية): أشكر فخامة رئيس جمهورية رواندا على الإيضاحات التي قدمها. وأود أيضا أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في هذه المناقشة الهامة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها لشخصي ولبلدي.

لا يوجد أي متكلم آخر على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.